



«توحيد الرسوم الضريبية بنسبة 16 بالمئة على السلع والخدمات باستثناء المواد الغذائية الأساسية والأدوية يأتي تطبيقاً لخطط الحكومة لإصلاح الاقتصاد».

عمر ملحس
وزير المالية الأردني

«الشركة ستنفق جزءاً من استثماراتها في الهند، والتي تبلغ مليار دولار، على إقامة مراكز لوجيستية للمساهمة في تخفيف حدة مشكلة نقل البضائع داخل البلاد».

سلطان أحمد بن سليم
رئيس مجلس إدارة شركة موانئ دبي العالمية



اقتصاد

مسقط تبحث عن ودائع خليجية لتخفيف الضغوط على الريال

● مفاوضات لتأمين مليارات الدولارات من السعودية وقطر والكويت ● تفادي فك ارتباط الريال بالدولار يمثل مصلحة خليجية مشتركة



بحاجة إلى غطاء خليجي

قفزة في التجارة بينها وبين إيران الغنية بالنفط والغاز. وتوقع مسقط أن تسرع نهاية العقود في إكمال خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي تأمل في أن يغذي صناعاتها الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

ويرى جورجيو كافيري، الرئيس التنفيذي لشركة غلف ستيت أناليتيكس، أن «عمان بحاجة إلى التعاون الاقتصادي الذي تعهدت به إيران.. خط الأنابيب الذي يعتزم البلدان مده تحت البحر هو جزء مهم من خطط السلطة للتنمية الاقتصادية».

وتعتبر عمان الاستثمارات الأجنبية القادمة من إيران بما في ذلك مصنع سيارات ومجمع مستشفيات ومصنع لتكنولوجيا النانو، عاملاً مساعداً على تنويع موارد الاقتصاد، بدلاً من الاعتماد على النفط.

الجميع وعدم معاداة أحد» التي تنتهجها السلطنة منذ أمد بعيد. وتتوقع مصادر سعودية وخليجية أن يزور العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز مسقط قريباً، في علامة على تعزيز العلاقات. وقال مسؤول خليجي «المواقف الواضحة ضرورية في الأوقات الحرجة. نعرف بالطبع أن عمان ستقف معنا».

ويقول محللون إن أي تصور بأن مسقط تتحالف مع الرياض ربما يثير حفيظة إيران، التي لديها احتياطات أجنبية بمليارات الدولارات في البنوك العمانية وقد تتراجع عن المشروعات التي تعهدت بتنفيذها في السلطنة.

وعولت مسقط على الاتفاق النووي بين طهران والقوى العالمية، وهي تأمل في حدوث

خاصة. لكنها تريد تفادي السحب من هذين الصندوقين لأنهما يدران دخلاً في الأمد الطويل ويستثمران في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد العماني.

ويبدو أن حاجة مسقط للدعم المالي من جيرانها الخليجيين، تقف خلف تحول تدريجي في مواقفها من القضايا المتفجرة في المنطقة، بعد أن كانت تقف على الحياد بين الأطراف المتنازعة وتحفظ بعلاقات ودية مع إيران.

وقد أعلنت في الشهر الماضي عن انضمامها إلى تحالف إسلامي بقيادة السعودية لمكافحة الإرهاب في خطوة أشادت بها الدول الأخرى بمجلس التعاون الخليجي باعتبارها اقتراباً بين صفوفها في مواجهة إيران.

ويرى محللون أن الضغوط المالية والاقتصادية جعلت تراجع سياسة «مصادقة

بدأت الضغوط المالية والاقتصادية بإحداث تحولات تدريجية في مواقف سلطنة عمان، التي تسعى للحصول على ودائع مالية بمليارات الدولارات من دول الخليج، لتخفيف الضغوط على استمرار ربط عملتها بالدولار. ويرى محللون أن استقرار أسعار الصرف في المنطقة يمثل مصلحة خليجية مشتركة.

عماد الزدجالي:
البنك المركزي يشجع المصارف المحلية على جذب ودائع بالعملة الأجنبية



يشجع المصارف المحلية على جذب ودائع بالعملة الأجنبية. ولم يرد مسؤولون بوزارات المالية العمانية والكويتية والقطرية والسعودية على مكالمات هاتفية ورسائل إلكترونية لطلب التعليق.

وستكون الوديعة العمانية المقترحة مسعى جديداً من الدول الأكثر ثراءً في مجلس التعاون الخليجي لدعم الأعضاء الأقل ثراءً، بهدف الحيولة دون تفشي الاضطرابات المالية في المنطقة.

وأثار ذلك تكهنات بين المصرفيين بأن سلطنة عمان قد تضطر في النهاية للتخلي عن ربط عملتها بالدولار المستمر منذ ثلاثة عقود عند 2.6 دولار للريال الواحد.

وتراجع سعر صرف الريال في سوق العقود الأجلة منذ أوائل عام 2015 مع تحوط بعض البنوك من مخاطر انخفاض قيمته، إذا ما تم فك ارتباطه بالدولار، لكن العملة العمانية تعافت في تلك المراهات من مسنوياتها المتدنية في سوق العقود الأجلة التي بلغت في أوائل العام 2016.

وارتفع صافي العماني بنسبة 3.2 بالمئة من مستواها قبل عام لتصل إلى نحو 19.2 مليار دولار، في أكتوبر الماضي، وفقاً لأحدث البيانات الرسمية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سلطنة عمان تعاني من عجز في تجارة السلع والخدمات يقارب 13 مليار دولار سنوياً. ومن المعتقد أن الحكومة تملك أصولاً تصل قيمتها إلى نحو 40 مليار دولار في صناديق ثروة سياديين، وفقاً لتقديرات

مسقط - كشفت مصادر مطلعة أن سلطنة عمان تتفاوض مع دول خليجية للحصول على وديعة بعدة مليارات من الدولارات في البنك المركزي، لتعزيز احتياطياتها من النقد الأجنبي وتفادي أي ضغوط على عملتها الريال.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصدرين، طلبا عدم ذكر اسميهما نظراً لعدم الإعلان عن الأمر، قولهما إن مسؤولين عمانيين التقوا في الأسابيع الأخيرة مع مسؤولين من وزارات المالية الكويتية والقطرية والسعودية لبحث الوديعة المقترحة.

وأكد مسؤول قطري إجراء المفاوضات قائلاً إن «ما تجري مناقشته في حدود مليارات الدولارات.. من المصلحة المشتركة للمنطقة المحافظة على أسعار الصرف مستقرة».

وقال إن «الوديعة العمانية ستكون منفصلة عن تعهد دول الخليج الثرية في العام 2011 بتقديم عشرة مليارات دولار لكل من سلطنة عمان والبحرين لتمويل مشروعات تنمية اقتصادية في البلدين على مدى عشر سنوات». ولم يتم تقديم سوى جزء ضئيل من تلك الأموال حتى الآن.

جورجيو كافيري:

عمان بحاجة للتعاون الاقتصادي الذي تعهدت به إيران مثل أنبوب النفط



وكشف مصدر في سلطنة عمان مطلع على سير المحادثات، أنها مازالت في مراحلها الأولى لكن «المؤشرات إيجابية حتى الآن». وأضاف «قد يقلل هذا من مخاطر انخفاض قيمة العملة».

وعند طلب التعليق من الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدجالي، أحال الأسئلة إلى وزارة المالية العمانية. غير أنه قال إن «البنك المركزي

المؤسسة الليبية للاستثمار تنجح في حماية استقلاليتها



عبدالمجيد بريش:

تشكيل اللجنة التسييرية للمؤسسة الليبية للاستثمار وضع البلاد في خطر

السيادية، مثل المؤسسة الليبية للنفط والبنك المركزي، التي تنازعتها السلطة مؤسسات موازية أنشأتها خلال السنوات الماضية حكومة شرق ليبيا المدعومة من البرلمان المنتخب.

وكان بريش قال في تصريح سابق لـ «العرب» إن «المؤسسة الليبية للاستثمار في طرابلس ونظيرتها في طبرق متحدتان حول عدم شرعية ما يعرف باللجنة التسييرية التي لا تتوافق مع الوثائق التأسيسية للمؤسسة وتناقض مصالح جميع الليبيين».

وأوضح أن حديث عضو اللجنة التسييرية علي محمود حسن باسم المؤسسة في إيطاليا غير قانوني «وهو مثال على ما تقوم به اللجنة من افتعال للشك والارتباك، ووضع تقدم ليبيا في خطر».

وشدد على أن قرار المجلس الرئاسي حول تشكيل اللجنة عبر القرار 115، الذي أعلن في منتصف أغسطس الماضي، لإدارة المؤسسة ليس في مصلحة صندوق الثروة السيادية.

وبذلت المؤسسة المتنافسان على إدارة الصندوق السيادي الليبي طيلة الأشهر الماضية محاولات لتوحيد المؤسسة الليبية للاستثمار، المنشطرة حالياً إلى كيانين منفصلين.

وأصدرت المؤسسة بياناً مشتركاً يؤكد عقد مباحثات جرت بين بريش، والرئيس الجديد للمؤسسة المناقسة في طبرق فوزي عمران فرقاش.

وذكر البيان أن «روحاً من التوافق والتصالح» هيمنت على الاجتماع من أجل حماية أصول المؤسسة البالغة 67 مليار دولار والمضي قدماً في النقاشات من أجل توحيد المؤسسة.

وبناء على القوانين التي أنشئت بموجبها المؤسسة، خاصة قانون رقم 13 الذي يتحكم في سير عملها، فإن مجلس الأمناء هو الجهة الوحيدة التي تملك حق تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين للمؤسسة.

طرابلس - نجحت المؤسسة الليبية للاستثمار في حماية استقلاليتها من التدخلات السياسية للأطراف المتصارعة في ليبيا. بعد أن أصدرت الدائرة الإدارية الثانية بمحكمة استئناف طرابلس قرار المجلس الرئاسي بتشكيل لجنة تسييرية للإشراف على المؤسسة.

جاء ذلك بعد أن نظرت المحكمة خلال عدة جلسات في الطعن الذي تقدم به رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار عبدالمجيد بريش ضد القرار الصادر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق والمتعلق بتكليف لجنة تسييرية لإدارة المؤسسة الليبية للاستثمار، لكونه جاء مخالفاً للقوانين والتشريعات النافذة متصفاً بغير اغتصاب السلطة وعدم المشروعية».

وقضت المحكمة المذكورة في الشق المستجلب بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفق طلبات الطاعن بعد أن ترجع لديها قانونية وجدية ما قدمته الدعوى من وثائق ومستندات تؤكد عدم سلامة ومشروعية القرار.

وبذلك الحكم ترفع كل الآثار التي نشأت عن القرار الرئاسي، ويصبح من تم استلامه لموقع المسؤولية في المؤسسة استناداً على القرار موقوف النفاذ غير ذي صفة ولا ولاية في ممارسة أي تصرف أو إجراء في المؤسسة الليبية للاستثمار.

وبذلك تفقد اللجنة التسييرية صفة التمثيل القانوني والمشروعية، ويصبح الاستثمار في العمل بمقتضى القرار الرئاسي لاغياً، وتعود المؤسسة لممارسة مهامها السيادية.

وعلى مدى سنوات الخلافات السياسية في ليبيا منذ عام 2011 حاولت المؤسسة الحفاظ على استقلاليتها عن الأطراف السياسية المتصارعة في محاولة للحفاظ على أصول الصندوق السيادي التي تبلغ نحو 67 مليار دولار.

ويقول محللون إن قرار محكمة استئناف طرابلس يقدم دعماً كبيراً لجميع المؤسسات



بقرار محكمة الاستئناف تحافظ المؤسسة الليبية للاستثمار على أصول الصندوق السيادي البالغة 67 مليار دولار

الإمارات تنوي استثمار 163 مليار دولار لتنويع مصادر الطاقة

نووية، ستشكل أكبر محطة للطاقة النووية السلمية في العالم، وتصل طاقتها إلى 5.6 ميغاواط، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل المفاعل الأول في العام الحالي.

وتلعب أبوظبي دوراً محورياً في الجهود العالمية للبحث عن خيارات طاقة المستقبل، وهي تحتضن مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ولديها استثمارات كبيرة في هذا المجال في أنحاء العالم.

ويعد أسبوع أبوظبي للاستدامة الذي ينطلق الأسبوع المقبل، أكبر منصة عالمية لمؤتمرات الطاقة والمياه وبحوث البيئة والاستدامة في العالم.

ومن المقرر أن تستضيف أبوظبي منتدى الطاقة العالمي الأسبوع المقبل، في أول انعقاد له في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بالتعاون مع المجلس الأطلسي الأمريكي، والذي يبحث رسم معالم مستقبل صناعة الطاقة والتنمية المستدامة.

ورغم أن الإمارات من البلدان الغنية بالنفط ومن المنتجين الرئيسيين، غير أنها اتخذت إجراءات لتقليل اعتمادها على الطاقة الأحفورية في إنتاجها من الطاقة.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم المستهدفة في الإمارات بحلول عام 2050 ستضم 44 بالمئة للطاقة النظيفة ونحو 38 بالمئة للغاز، و12 بالمئة للفحم الأخضر و6 بالمئة للطاقة النووية.

وأوضح أن هدف الاستراتيجية يتمثل في «رفع مساهمة الطاقة النظيفة إلى 50 بالمئة». وكانت إمارة دبي قد أعلنت في يونيو الماضي عزمها إقامة محطة طاقة شمسية بطاقة ألف ميغاواط في عام 2030.

ودشنت إمارة أبوظبي من جهتها في مارس 2013 ما كان يشكل حينها أكبر محطة طاقة شمسية عاملة في العالم، يمكنها تزويد 20 ألف منزل بالكهرباء. وتبني شركات كورية جنوبية حالياً في أبوظبي أربعة مفاعلات

دبي - أعلنت الحكومة الإماراتية أمس أنها تنوي استثمار 163 مليار دولار في مشاريع لإنتاج نحو نصف حاجة البلاد من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة.

وقال محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات وحاكم دبي في تغريدة على موقع تويتر إن الإمارات أعلنت «خطتها للطاقة خلال العقود الثلاثة القادمة، والتي توازن بين احتياجاتنا الاستهلاكية وأهدافنا البيئية»، وذلك في سياق كشف الإمارات عن «استراتيجية الطاقة 2050».

طاقة الإمارات في 2050

- ◀ 44 بالمئة للطاقة النظيفة
- ◀ 38 بالمئة للغاز الطبيعي
- ◀ 12 بالمئة للفحم الأخضر
- ◀ 6 بالمئة للطاقة النووية



نظرة إلى مستقبل الطاقة المستدامة